

إستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية

دراسة حالة مجموعة من المشاريع بالمناطق الجبلية بولاية جيجل

أ. دباش صالح / جامعة سطيف 01 sdebeche@hotmail.fr

تاريخ النشر: 31 / 12 / 2016

تاريخ القبول: 09 / 10 / 2016

تاريخ الاستلام: 06 / 06 / 2016

Résumé	ملخص
En plus des difficultés géographiques et climatiques dans les zones de montagne, les politiques économiques et sociales adoptées depuis l'indépendance ont accentuées les conditions de vie défavorables dans ces zones, pour faire face, l'Algérie a travers la politique de renouveau rural et la stratégie de développement rural durable, vise en priorité le rétablissement de l'équilibre de développement entre les zones urbaines et rurales. Dans ce contexte, l'évaluation des opérations de développement rural réalisées dans la commune de BORJDETHAR a la wilaya de JIJEL, dans le cadre d'un projet de proximité de développement rural intégré (PPDRI), représente un essai de mise en lumière d'une nouvelle approche de la politique de renouveau rural dans cette zone montagneuse, notamment en matière de développement de l'agriculture de montagne comme moyen de subsistance de la population locale. Cette étude à été réalisée selon une démarche analytique, qui consiste en une analyse historique pour révéler les déterminants de la problématique de développement rurale dans cette commune, et une analyse descriptive afin d'étudier les liens entre l'exploitation agricole et le ménage, les échanges de ce système avec l'environnement et la cohérence entre la mise en œuvre du projet et les principes de développement rural durable. Mots clés : les zones de montagne, Algérie, l'agriculture de montagne, stratégie, territoire, le développement rural durable.	بغض النظر عن الصعوبات المرتبطة بالطبيعة الجغرافية والمناخية في المناطق الجبلية، فقد ساهمت مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبناة منذ الإستقلال في تعقيد الظروف المعيشية في هذه المناطق، هذا ما دفع بالجزائر إلى العمل من أجل تدارك الإختلال التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، من خلال سياسة التجديد الريفي والزراعي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. في هذا الإطار، يمثل التقييم الأولي لعمليات التنمية الريفية التي تم تنفيذها على مستوى بلدية برج الطهر الجبلية في ولاية جيجل ضمن المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، محاولة لإبراز الرؤية الجديدة التي جاءت بها سياسة التجديد الريفي والزراعي من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة على مستوى هذه المنطقة الجبلية، لاسيما عن طريق تنمية الزراعة الجبلية وتفعيل وظائفها الأساسية كنشاط أساسي لعيش السكان، وهذا بالإعتماد على المنهج التاريخي لتوضيح أهم مؤشرات إشكالية التنمية الريفية بهذه المنطقة الجبلية، ثم المنهج التحليلي لدراسة علاقات التداخل بين المشروع الزراعي والعائلة الريفية، تبادلات هذا النظام مع المحيط الخارجي ومدى التوافق بين تنفيذ المشروع ومبادئ التنمية الريفية المستدامة. الكلمات الدالة: المناطق الجبلية، الجزائر، الزراعة الجبلية، الإستراتيجية، الإقليم، التنمية الريفية المستدامة.

مقدمة



إذا كان إستمرار قيام إشكالية التنمية الريفية في الجزائر يرتبط خاصة بتجاهل السياسات الإقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية لخصوصية مفهوم التنمية الريفية، فإن دراسة هذه الإشكالية يفترض التحديد الدقيق للمجال الريفي المقصود، لما تمثله معرفة مكونات هذا الأخير من إعتبار لهذه الخصوصية.

والتطرق لإشكالية التنمية الريفية على مستوى المناطق الجبلية، بما تمثله هذه الأخيرة من أهمية ومميزات فريدة وكذلك بما يفرضه واقعها التنموي من تحديات ورهانات، يجعل من الضروري التأكيد على

خصوصية مفهوم التنمية الريفية لتعزيز إيلاء هذا الحيز الوطني الإهتمام والدعم اللازمين لتحقيق اندماجه في مسار التنمية الوطنية الشاملة.

وفيما تمثل عمليات دعم النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية أحد أهم المتطلبات من أجل تأسيس حركية تنموية مستدامة في إطار برامج إعادة إحياء المناطق الريفية وإعادة التوازن بين المحيط الريفي والحضري، فهذا يستدعي تبني رؤية و أساليب تنموية جديدة تتلاءم وخصوصية مفهوم التنمية الريفية المستدامة.

لهذا فقد بدأت الجزائر في إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كأداة مفضلة لتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي، أين يتم التركيز على تدعيم النشاطات الزراعية كوسيلة إقتصادية أساسية لعيش السكان وبناء قاعدة إقتصادية متنوعة النشاطات بالمناطق الريفية عامة والجبلية على وجه التحديد.

الإشكالية

على الرغم من كون 82% من مساحة ولاية جيجل الكلية هي مناطق جبلية، وتمتلك من المقومات التنموية ما يؤهلها للعب دور حيوي في مجال التنمية المحلية والوطنية، سوى أن غالبية هذه المناطق لا تزال تعاني من مشاكل تنموية معقدة تتعلق خاصة باختلال هيكلي في توزيع النشاطات الإقتصادية، منشآت البنية التحتية، الخدمات، التجمعات الحضرية... عبر إقليم الولاية، حيث تتركز هذه البنية على الشريط الساحلي و ضفاف الوديان الضيقة، و بذلك يبرز الرهان على إعادة إحياء المناطق الجبلية كخيار إستراتيجي لتسيير و تنمية الإقليم.

في هذا الإطار يبرز الدور الحيوي والأهمية البالغة للعمليات التنموية الموجهة لتنمية الزراعة الجبلية التي جاءت ضمن المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية بالولاية، بالنظر إلى حجم التحديات، طبيعة الأهداف و أساليب العمل الجديدة التي جاء بها المشروع.

لهذا، فإن محاولة تحديد المحاور الأساسية لإستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة و المصغرة ببلدية برج الطهر، تقتضي أولا إجراء تقييم في نصف مسار إقامة (PPDRI)، ثم العمل على إقتراح أهم عناصر بناء هذه الإستراتيجية، ويكون السؤال الرئيسي لهذه الإشكالية كالآتي:

إلى أي مدى تم التكفل بمختلف جوانب تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة كوسيلة أساسية لعيش وبقاء السكان في المناطق الجبلية بولاية جيجل ضمن إطار المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، وهل جسد التنفيذ الميداني للمشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة المنهجية العملية والعلمية لإقامته، بما يحقق التنمية الريفية المستدامة في هذه المناطق؟

الفرضيات

إنطلاقاً من المعاينة الأولية لميدان الدراسة و المعطيات المتعلقة بمضمون العمليات التنموية التي تضمنها المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، الأطراف الأساسية في المشروع و الإطار العملي المعد لإقامته، وكإجابة أولية على الأسئلة المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

أولاً: بدون القيام بدراسات أولية للحالة الاجتماعية والاقتصادية، حالة المحيط الطبيعي، مخزون الموارد الطبيعية، المعارف والمهارات المحلية، الموروث الثقافي والاجتماعي، علاقات الترابط بين العائلة والمشروع الزراعي ودورهما في المحافظة على النظام البيئي، تقوم بها مجموعات متعددة التخصصات وتساهم فيها معاهد البحث والجامعة المحلية، كفاءات الإدارة المحلية والمصالح التقنية، فإن البرامج والعمليات التنموية الموجهة لدعم الوظيفة الإنتاجية للمشاريع الزراعية العائلية في بلدية برج الطهر، لا يمكن أن تركز على عوامل نجاح حقيقية، ويمكن أن تنتهي بتضييع فرص متاحة لخلق حركية تنموية متكاملة على مستوى البلدية.

ثانياً: إستمرار تقديم إعانات مادية فقط، في شكل وحدات زراعية مصغرة، للعائلات التي تعاني التهميش، العزلة وتدني المستوى المعيشي، لا يكفي لدفعها للبقاء والإستقرار في مناطقها وتأمين شروط إعادة إنتاج المشروع الزراعي.

ثالثاً: نقص تحضير مختلف الفاعلين المحليين، تدعيم قدرة السكان على تنظيم طاقاتهم وحشد الكفاءات المحلية للمساهمة، المبادرة والانخراط الجماعي في إقامة المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، يمكن أن يؤدي إلى فشل المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق أهدافه على مستوى بلدية برج الطهر.

رابعاً: إشراف مصالح الغابات المختصة على مستوى بلدية برج الطهر بصفة فردية، على مختلف مراحل إقامة المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، مؤشر على إستمرار التوجه الأحادي المركزي الذي يتعارض مع المنهجية الإقليمية لسياسة التجديد الريفي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التي تعتمد على لامركزية القرار، أسلوب المشاركة وتعزيز الخدمات العمومية الجوّارية.

خامساً: غموض آليات تدخل مختلف الأطراف المعنية بسياسة تنمية وتهيئة الإقليم، غياب قنوات إتصال وتبادل المعلومات، يمكن أن يؤدي إلى إتساع فجوة تباعد الإستراتيجيات الفردية وتعميق الشعور بعدم الثقة لدى سكان بلدية برج الطهر، في فعالية العمليات التنموية المقامة ضمن المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، كما ترهن مبدأ الاندماج القطاعي وإرساء قواعد حوكمة محلية للإقليم.

حدود الدراسة

تم جمع المعلومات في الميدان عن طريق تحقيقات، إنطلاقاً من إشكالية محددة ونقطة إنطلاق تتعلق بموضوع الدراسة، حيث تم طرح الأسئلة قبلياً بالنظر إلى التعقيد والتداخل بين الظواهر الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وفي هذه الحالة، فإن جمع المعلومات لدراسة مجموعة من المشاريع الزراعية

العائلية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر ضمن إطار المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة المقام سنة 2009، يبرز بدقة حدود الدراسة في المكان، الزمان، الإطار المؤسساتي والنظري، على اعتبار أن المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، يمثل الصيغة العملية لسياسة التجديد الريفي والزراعي وأداة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على مستوى المناطق الريفية الأكثر تهميشا وعزلة، التي من بينها بلدية برج الطهر (Souhila Kirat, 2007).

وتتمثل الوحدة الإحصائية المعتمدة في وحدة الإنتاج الزراعي أو المشروع الزراعي، وتعرف بناء على التنظيم الإقتصادي والاجتماعي للمنطقة المتواجدة بها، وكذا على أساس مختلف العناصر الضرورية لتحليل نظام الإنتاج، كالأرض، اليد العاملة، وسائل الإنتاج والإنتاج المصنوع. وبغض النظر عن التعريف الذي يمكن إعطاؤه لوحدة الإنتاج الزراعي، يجب عدم إغفال الطبيعة العائلية للمشروع الزراعي، حيث غالبا ما يمثل المكان الذي تسكنه وتعيش فيه العائلة الريفية، فدراسة النظام العائلة - المشروع الزراعي، يمكننا من الإحاطة بكل عناصر عمل وحدة الإنتاج الزراعي ويستدعي كذلك تحديد الوحدة العائلية بدقة.

ويعرف الإحصاء الزراعي العام في الجزائر المشروع الزراعي، بأنه وحدة إقتصادية للإنتاج الزراعي، له إدارة وحيدة، يتكون من جميع الحيوانات الموجودة وكل الأراضي الزراعية، المستغلة كلياً أو جزئياً، من أجل الإنتاج الزراعي بغض النظر عن سند الحيازة، الطبيعة القانونية، الحجم، مكان التواجد، يمكن أن تكون مستغلة من طرف شخص واحد، شخصين، مجموعة أشخاص أو شخص معنوي مثل شركة، مؤسسة جماعية، مجمع، تعاونية أو مؤسسة عمومية (MADR, 2003).

أما العينة الإحصائية، فيتعين تحديد خصائص مكوناتها، بحيث نتمكن بدون غموض من القول بأن فرد معين ينتمي إلى هذه العينة، ويكون تعريفه دقيقاً ومتداولاً وغير قابل للتأويل. لهذا فإننا سنعتمد على معيار حجم المشروع الزراعي لتحديد المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة المتواجدة ضمن الحدود الإدارية لبلدية برج الطهر، وهذا لكون معيار الحجم يمكن تحديده وقياسه بدقة، كما لا يمكن أن يكون محل تأويل أو غموض، ويمكننا من التمييز بسهولة بين مكونات العينة الإحصائية وعناصر أخرى لا تدخل ضمن إطار الدراسة، وبينما يصنف الإحصاء الزراعي العام في الجزائر أن المشاريع الزراعية الصغيرة هي التي تتراوح مساحتها الزراعية من 0.1 هكتار وأقل من 10 هكتار، سنعتبر أن:

- من 0.1 هكتار وأقل من 2 هكتار هي مشاريع زراعية مصغرة؛

- من 2 هكتار وأقل من 10 هكتار هي مشاريع زراعية صغيرة.

I- تشخيص المنطقة الجبلية

تكشف المعاينة الميدانية للوضعية التنموية الحالية في ولاية جيجل، عن التناقض الواضح بين المقومات التنموية التي تزخر بها الولاية من جهة، لاسيما منها الموقع الجغرافي الإستراتيجي على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، شبكة الهياكل القاعدية الهامة (ميناء جن جن، مطار أشواط الدولي، المنطقة الحرة بلارة، شبكة السدود والطرق...)، التنوع الكبير للمحيط الطبيعي، المخزون الهام من الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى، فإن تحليل أفق التوجهات التنموية الحالية، يبرز إستمرار وتعميق حالة عدم التوازن وازدياد الضغط والصراع على مستوى شغل الأراضي الزراعية والفضاء الطبيعي الساحلي (سهل جيجل، ضفاف الوادي الكبير، الشريط الساحلي) وتوزيع النشاطات الإقتصادية على بعض المناطق الحضرية فقط. وهي الحالة التي تعكس عدم التناغم والتباين التنمويين بين المحيط الحضري والمحيط الريفي الجبلي، مما أثر على قدرة الإدارة المحلية في تسيير، تنمية والتحكم في شغل الفضاء الإقليمي للولاية.

من هذا المنطلق، فإن وضع إستراتيجية للتهيئة الإقليمية للولاية بغرض تنظيم وتنميين شغل الإقليم، يتطلب مراعاة التوجه الإقتصادي والطبيعي الملائم لمختلف المناطق عبر إقليم الولاية، وكذا ضرورة إيجاد صيغة تكاملية و متوازنة، تضمن تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة للإقليم. على هذا الأساس، تم تقسيم الولاية إلى ثلاثة مناطق متجانسة، تتناسب مع المحاور التنموية المقترحة والمرتبطة بالمقومات والعوامل التنموية لكل منطقة. وفيما يتعلق بميدان الدراسة، فقد تم تصنيف بلدية برج الطهر ضمن المخطط الولائي لتهيئة إقليم ولاية جيجل، بالمنطقة الوسطى، ذات التوجه المتعدد (الزراعة، الصناعة والخدمات). حيث تتمحور التجمعات السكانية حول الأراضي الزراعية المنبسطة بسهل جيجل وهاكل البنية التحتية الكبرى (ميناء جن جن، المنطقة الصناعية بالطاهير ومطار أشواط). وباعتبارها منطقة جبلية وصعبة التضاريس، ذات توجه زراعي وغابي وتجمعات سكانية مشتتة ومعزولة، فإن بلدية برج الطهر لا تزال تشكل تحديا كبيرا في مجال المحافظة على حيوية المحيط الريفي الجبلي، والتحكم في الضغط المتزايد على الأراضي الزراعية والمحيط الطبيعي الساحلي بالبلديات المجاورة، خاصة الشقفة، الطاهير، الأمير عبد القادر، القنار النشفي، سيدي عبد العزيز والجمعة بني حبيبي، نتيجة لتفاقم ظاهرة النزوح الريفي من البلدية نحو هذه المناطق (direction de la planification et d'aménagement de territoire, 2010)

I-1- التعريف ببلدية برج الطهر

تأسست بلدية برج الطهر بناء على التقسيم الإداري لسنة 1984، وتقع ضمن محيط ريفي جبلي، على مرتفعات جبال القبائل الصغرى. تبعد عن مقر ولاية جيجل بـ 50.9 كلم نحو الشرق، يقطنها 3991 ساكن، يتوزعون على مساحة 68.17 كلم²، 76.11% منهم يعيشون في تجمعات سكانية مشتتة، ويمارس أغلبهم نشاطات زراعية مختلفة، خاصة زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي (wilaya de Jijel, 2010). تتكون بلدية برج الطهر من عدة مشاتي وتجمعات سكانية وهي: أشرار، تاغراست، بلوطة، أولاد بوسوسو، أغلمولة، تقز، أيار، بودحار، أولاد ميميش، أنشيد، بوزان أزيار، جمهور، بن أحروت، أولاد موسى، أرسا، الوادية، أغبال، زعتر، تاشطاح، محسن، مشيرفة، بوميديول، البياطة، بوحوان، أمرزوي، بوتابت، أولاد عبد الله، تاخناقت، أزيار، بوكباب، بوي أحمد، بولحبال، بوديال، بريهموش، أكبوعة. تمتلك بلدية برج الطهر إمكانيات طبيعية هامة، على غرار الثروة الغابية والمائية، كما تتميز بإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية المحلية الطبيعية، ذات الجودة العالية، ما يؤهلها للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وإعادة التوازن الإقليمي في ولاية جيجل.

I-2- الموقع الجغرافي

تقع بلدية برج الطهر على بعد 50.9 كلم² شرق مقر ولاية جيجل، ويصل إرتفاع مركز البلدية إلى 823 م على مستوى سطح البحر، بينما يصل هذا الإرتفاع في بعض مناطق البلدية إلى 1000 م. يحدها من الشمال بلدية سيدي عبد العزيز ومن الشمال الشرقي والشمال الغربي، بلديتا الجمعة بني حبيبي والقنار النشفي على التوالي، وتحدها بلدية العنصر من الشرق والشقفة من الغرب، أما من الجنوب والجنوب الشرقي، فتحدها بلديتا أولاد عسكر وبوراوي بلهادف.

I-3- التضاريس

تنتمي بلدية برج الطهر إلى المجال الطبيعي الجبلي الغالب على طابع التضاريس بولاية جيجل، حيث تمثل الجبال 82% من المساحة الإجمالية للولاية وتتركز في الجزء الجنوبي للولاية، كامتداد لسلسلة جبال الأطلس التلي نحو الشرق، تسمى جبال القبائل الصغرى وهي متصلة بسلسلة جبال بابور. تتميز التضاريس ببرج الطهر بشدة الانحدارات، أين يتعدى ميل الأراضي غالبا 25%، كما تتراوح المرتفعات بين 500 م - 1000 م أو أكثر، من أهمها جبل سدات في الشمال، جبل مدين في الغرب وجبل توزلان

جنوبا، كما يمر بمجال البلدية عدة أودية هي: واد محسن، واد سمعون، واد تاروبيا، واد بوحوان، واد أغباله، واد جمهور، واد بوتناش، واد بن سعد وواد تيلولة. وتمتلك برج الطهر غطاء نباتي كثيف يتكون أساسا من أشجار البلوط الفليني، أشجار الزيتون والأدغال (direction de la planification et d'aménagement de territoire, 2010).

4-I- المناخ

يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في كل مناطق ولاية جيجل، حيث يتميز بشتاء معتدل ممطر وصيف حار، وتتراوح درجات الحرارة بين 20°م - 35°م صيفا، أما شتاء فهي بين 5°م - 15°م. ويستمر فصل الأمطار ستة أشهر من السنة، حيث يبلغ معدل التساقط السنوي المسجل بالولاية بين 800 مم - 1200 مم/سنة (wilaya de Jijel, 2010).

وبالنظر إلى توأجدها على مستوى مرتفع نسبيا عن سطح البحر، تتغير درجات الحرارة ونسب التساقط ببلدية برج الطهر بشكل مختلف عن المناطق المنخفضة أو المنبسطة، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المناخية والجغرافية، على غرار اتجاه السلسلة الجبلية، درجة تعرض جوانب المرتفع الجبلي للأشعة الشمسية وشدة التعرض للرياح والرطوبة (Godard Alain, Tabeaud Martine, 2004).

ما يجعل المناطق الجبلية عامة مختلفة طبيعيا، مقارنة بالمناطق الأخرى، لاسيما من جانب الأنظمة البيئية والمناخية وكذا التنوع البيولوجي. فمنطقة الوادية الواقعة أعلى الحوض المتدفق لواد إرجانة، تمثل نموذجا لتواجد مناخ محلي ذو خصائص وتأثيرات بيئية وطبيعية فريدة، خاصة منها المتعلقة بأنواع محلية من الأشجار المثمرة، كالزيتون وبعض أنواع الحمضيات، كما ترتبط هذه الخصائص بنوعية التربة، تغيرات درجات الحرارة والرطوبة، الأنواع النباتية والحيوانية البرية والمائية، حيث تبرز ضرورة القيام بدراسات علمية بيومناخية لتحديد التأثيرات والعلاقات بين مكونات الأنظمة البيئية الموجودة وعناصر المناخ المحلي.

5-I- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

1-5-I- السكان

بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008، بلغ عدد سكان بلدية برج الطهر 3889 ساكن، ويقدر هذا العدد في 2009/12/31 بـ 3991 نسمة. يقطن 1101 ساكن بمقر البلدية، بينما تتوزع 2890 نسمة على مجموع مداخل البلدية في شكل تجمعات سكانية مشتتة والتي تبلغ 35 مشتة، ما يجعل بلدية برج الطهر من بين بلديات ولاية جيجل الأقل كثافة سكانية والأكثر تشتتاً، حيث تقدر الكثافة السكانية بـ 59 نسمة/كلم²، إذا ما اعتبرنا أن التوزيع السكاني متجانس على كامل المساحة الإجمالية للبلدية والمقدرة بـ 68.17 كلم²، كما تبلغ نسبة تشتت السكان 76.11% (wilaya de Jijel, 2010).

2-5-I- السكن

تتشكل حضيرة السكن لبلدية برج الطهر في 2009/12/31 من 698 وحدة سكنية، كما استلمت البلدية في نفس السنة، 43 وحدة سكنية، وهذا دون حساب عدد الوحدات السكنية المسجلة ضمن مختلف مشاريع السكن في بلدية برج الطهر، حيث يتم إنجاز 93 مسكن ريفي تتوزع على مختلف مداخل البلدية و47 وحدة سكنية حضرية بمقر البلدية، وتم إحصاء إلى غاية نفس التاريخ، 221 مسكنا هشا. وبالنظر إلى نمط الحياة الريفية الغالب على عموم التجمعات السكانية في البلدية، فإن الطلب يتزايد باستمرار على صيغة السكن الريفي لاسيما بعد تحسن الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة.

I-5-3- الشغل

يقدر عدد السكان النشطين ببلدية برج الطهر في 2009/12/31 بـ 3797، وهذا على أساس نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن في 2008 أما العدد الإجمالي للسكان العاملين بمختلف القطاعات فيقدر بـ 3247، يشغل 1085 منهم بقطاع الزراعة، ويتوزع باقي السكان العاملين على قطاعات: البناء والأشغال العمومية بـ 802 عامل، الصناعة بـ 52 عامل، الخدمات بـ 854 عامل، الإدارة بـ 395 عامل، فيما يعمل في قطاعات أخرى 159 عامل. حسب هذه التقديرات، فإن نسبة البطالة في بلدية برج الطهر تصل إلى 11.85%، إلا أن إحصاءات المصالح الفلاحية لسنة 2010 تقدر عدد السكان الإجمالي ببلدية برج الطهر بـ 5671 نسمة، يمثل 2939 منهم عدد السكان العاملين بمختلف قطاعات النشاط، حيث يشغل بالقطاع الزراعي وحده 1179 عامل، ما يرفع نسبة التشغيل في القطاع الزراعي من 33.41 % إلى 40.11 % بين سنتي 2009 و2010 (subdivision agricole de CHEKFA, 2010).

I-5-4- الطرق

يعتبر الطريق الولائي رقم 135 أ، أهم محور للمواصلات البرية الذي يربط بلدية برج الطهر ببلدية الشقفة من الغرب وبلدية أولاد عسكر نحو الجنوب، حيث يصل المنطقة الجبلية ذات التضاريس الصعبة والغابات الكثيفة وسط و جنوب ولاية جيجل، بالمناطق المنبسطة الساحلية إلى الشمال على مسافة 23.20 كلم. أما شبكة الطرق البلدية الرابطة بين مختلف التجمعات السكانية داخل المجال الإداري لبلدية برج الطهر، فهي في معظمها عبارة عن مسالك جبلية غير معبدة بطول 69 كلم، منها 13 كلم غير صالحة للسير، وهي الوضعية التي تعكس درجة العزلة التي يعيشها السكان، بالإضافة إلى المعوقات الطبيعية الناتجة عن التضاريس الجبلية شديدة الصعوبة (Circonscription des forêts de TAHER, 2009).

I-5-5- شبكات ربط مياه الشرب والصرف الصحي

رغم غياب إحصائيات دقيقة لكميات الموارد المائية ببلدية برج الطهر، إلا أنه من المؤكد أنها منطقة تتوفر على قدرات كبيرة من الموارد المائية السطحية والجوفية، وهذا بحكم وجودها بالولاية الأكثر تساقطا في الجزائر (800 إلى 1200 مل/ سنة) من جهة، ومن جهة أخرى لطبيعة تضاريسها الجبلية وارتفاعها على مستوى سطح البحر، بحيث تتساقط كميات كبيرة من الثلوج سنويا، ما يعزز من قدرات تخزين المياه الجوفية، لاسيما تلك التي تتدفق منها الوديان والينابيع ببلدية برج الطهر. ويبلغ طول شبكة توزيع المياه ببرج الطهر 17.5 كلم، منها 15.3 كلم مخصصة للتموين المباشر للسكان و2.2 كلم موجهة لتهيئة نقاط تموين جماعية، أما نسبة تغطية شبكة توزيع المياه فتقدر بـ 60%، في حين أن عدد التجمعات السكانية التي تغطيها هذه الشبكة هو 2 فقط، وهي مقر بلدية برج الطهر ومشتة أشرار، أين يتم تزويد السكان بماء الشرب بمعدل 45 لتر/يوم/شخص. كما تمتلك البلدية في مجال تخزين مياه الشرب خزانات بسعة إجمالية تساوي 2250 م³، ويبلغ معدل الإنتاج اليومي من المياه الصالحة للشرب 172000 م³/يوم، بالإعتماد على إستغلال بئرين.

تمتلك بلدية برج الطهر شبكة للصرف الصحي حديثة نسبيا، إذ تقتصر على مقر البلدية بطول لا يتعدى 2.7 كلم ومعدل ربط على مجموع البلدية يقدر بـ 13%، بينما يصل هذا المعدل بمقر البلدية إلى 90%. هذا ما يطرح التساؤل عن واقع وآثار إنعدام وجود شبكة للصرف الصحي في باقي التجمعات السكانية، لاسيما التجمعات الكبيرة كمشتة أشرار (wilaya de Jijel, 2010).

I-5-6- الهياكل التعليمية والصحية

يبلغ عدد التلاميذ المسجلين بالطور الابتدائي على مستوى بلدية برج الطهر بـ 368 تلميذاً، يتوزعون على 9 تسعة مدارس ابتدائية و33 حجرة، بمعدل إستيعاب يقدر بـ 11 تلميذاً في الحجرة الواحدة. تمتلك البلدية متوسطة واحدة موجودة ببرج الطهر مركز، يقدر عدد التلاميذ المسجلين في هذا الطور بـ 332 تلميذاً يتوزعون على 11 حجرة، بمعدل 33 تلميذاً في كل فوج تربوي، بينما يضطر كل تلاميذ بلدية برج الطهر المسجلين في الطور الثانوي، التنقل للدراسة بإحدى البلديات القريبة، حيث تمثل بلدية الشقفة الأقرب، إذ تبعد عن مقر بلدية برج الطهر بـ 23 كلم (direction de la planification et d'aménagement de territoire, 2010). أما الخدمات الصحية، فتعد هاجسا كبيرا لكل سكان البلدية، وهذا في غياب أغلب الخدمات الصحية الأساسية أو إقتصار تقديمها على أيام محددة أسبوعيا، كخدمات الفحص الطبي العام وطب الأسنان، رغم إمتلاك بلدية برج الطهر لأربعة قاعات علاج (برج الطهر مركز، بوبا أحمد، الشويف، تاغراست)، إلا أن أغلب هذه القاعات لا تقدم سوى بعض الخدمات الصحية الأولية.

I-6- الموارد الطبيعية

I-6-1- الأراضي

تبلغ مساحة الأراضي الإجمالية التابعة للمجال الإداري لبلدية برج الطهر 86.17 كلم²، منها 30.12 كلم² تعتبر أراضي زراعية، لا يتم إستغلال إلا 307 هكتار منها، ما يمثل 10.19% فقط من المساحة الزراعية الكلية. وتقدر المساحة الرعوية بـ 2280 هكتار، أي بنسبة 75.7% من المساحة الزراعية الكلية و26.46% من المساحة الإجمالية لبلدية برج الطهر، بينما تعتبر 14.11% من المساحة الزراعية الكلية غير منتجة، أي بمساحة تساوي 425 هكتار.

I-6-2- الغابات

تعتبر الثروة الغابية من أهم الثروات الطبيعية التي تتميز بها بلدية برج الطهر، حيث تحتل المناطق الغابية 32.8% من المساحة الإجمالية للبلدية، وتقدر المساحة الغابية الإجمالية بـ 2236 هكتار تتكون أساسا من غابات البلوط الفليني وبعض الأنواع النباتية المختلفة المشكلة للأحراش الغابية والأدغال. وتمثل غابة بني إيدر الممتدة على مساحة 2310 هكتار وارتفاع من 150م - 1000 م بين بلديتي الشقفة وبرج الطهر، نظاما بيئيا فريدا بوسط ولاية جيجل، فبالإضافة إلى كونها تعمل على حماية الأراضي الواقعة على المرتفعات الجبلية من الإنجراف وانزلاق التربة، فهي كذلك تشكل المحيط الطبيعي وموطن عيش العديد من الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية، المشكلة للتنوع البيولوجي بالمنطقة، كما أنها مصدرا لأهم المنتجات الغابية، لاسيما الفلين الذي تقدر طاقة إنتاجه ببلدية برج الطهر بـ 22000 قنطار، بينما بلغ معدل الإنتاج لعشرة سنوات متتالية إلى غاية 2006، 1800 قنطار/سنة (Circonscription des forêts de TAHER, 2009).

I-6-3- المياه

يمر عبر المجال الإداري لبلدية برج الطهر عدة أودية، مشكلة شبكة كثيفة من المجاري المائية تتكون من واد محسن، واد سمعون وواد تاروبيا في الشمال الشرقي للبلدية. أما في الشمال الغربي فيمر واد بوحلوان وواد أغباله، كما يمر في الجنوب الغربي لبلدية برج الطهر واد جمهور، واد بوطناش، واد بن سعد وواد تيلولة. بالإضافة إلى هذه الشبكة من الأودية، تمتلك البلدية ثلاثة حواجز مائية لحشد المياه السطحية، بينما تم إحصاء 97 بئر لإستغلال المياه الجوفية، ويعتمد سكان العديد من التجمعات السكانية، إلى إستغلال مياه الينابيع المائية في الشرب والسقي على حد سواء، حيث تستمر هذه الينابيع في التدفق على مدار السنة.

I-7- الزراعة

باعتبارها جزء من إمتداد كتلة جبال القبائل الصغرى جنوب ولاية جيجل، فإن التوجه نحو النشاطات الزراعية، الرعوية والغابية في بلدية برج الطهر، بمثابة التأكيد على الإستمرارية الجغرافية والطبيعية، التجانس الإجتماعي والاقتصادي على كامل سلسلة جبال الأطلس التلي، وهذا رغم التحولات الهيكلية والمرحلية العميقة التي شهدتها نمط الحياة الريفية في هذه المناطق، على مدى مراحل تاريخية مختلفة. ويتضح بقاء واستمرارية التوجه الزراعي لبلدية برج الطهر من خلال مختلف المؤشرات الإحصائية الرسمية، أين تمثل الأراضي الزراعية 34.95% من المساحة الإجمالية للبلدية، كما تعتبر 26.46% من هذه المساحة أراضي رعوية، ويشغل 40.11% من السكان البلدية الناشطين في الزراعة.

I-7-1- الهياكل الزراعية

على مساحة زراعية كلية تقدر بـ 3012 هكتار، منها 307 هكتار فقط مستغلة و 73 هكتار مسقية، يتوزع 400 مشروع زراعي خاص، أي بمساحة متوسطة تقدر بـ 0.77 هكتار، أين يتم بشكل أساسي إنتاج الخضر المختلفة، البقول الجافة، الفواكه المتنوعة، كما يقوم أصحاب هذه المشاريع، بتربية الحيوانات بالتوازي مع زراعة الأرض، على غرار تربية النحل، الأبقار، الأغنام والماعز.

I-7-2- الإنتاج النباتي

تعتبر زراعة الخضروات في الحقول والأشجار المثمرة، من أهم النشاطات الزراعية في بلدية برج الطهر. ففي سنة 2010 سجلت البلدية زراعة 19 هكتار من مختلف الخضروات بإنتاج 2440 قنطارا، أما مساحة الأشجار المثمرة فتقدر بـ 190 هكتار، منها 84 هكتار من أشجار الزيتون و 5 هكتارات من أشجار التين، بإنتاج بلغ 5004 قنطارا (subdivision agricole de CHEKFA, 2010).

I-7-3- الإنتاج الحيواني

حسب التقديرات الأخيرة لمصالح الفلاحة المختصة، بلغ تعداد الثروة الحيوانية ببلدية برج الطهر سنة 2010، 1100 خلية نحل، 1750 رأس بقر من بينها 990 موجهة لإنتاج الحليب، 3327 غنم و 2792 ماعز. كما سجل سنة 2009 إنتاج 1585 قنطار من اللحوم الحمراء، 1800 كلف من العسل و 934500 لتر من الحليب (wilaya de Jijel, 2010).

II- خصوصية المنطقة الجبلية

تنتهي بلدية برج الطهر إلى الجزء الجبلي الغالب على الطبيعة الجغرافية لولاية جيجل، أين تشكل هذه المناطق 82% من مساحة الولاية، كما أن موقع البلدية على مرتفعات الجهة الجنوبية إلى الشرق من مقر ولاية جيجل، يجعلها ذات طابع ريفي جبلي يتميز بمعوقات طبيعية قاسية، حيث يبلغ إرتفاع مقر البلدية على مستوى سطح البحر 823 م ويصل هذا الإرتفاع في بعض مناطق البلدية إلى 1000 م، وتتميز التضاريس الجبلية ببلدية برج الطهر بشدة الإنحدارات وكثافة الغطاء النباتي.

وتزيد الظروف المناخية المرتبطة بمميزات مناخ البحر الأبيض المتوسط، من شدة المعوقات الناتجة عن الظروف الطبيعية السائدة في بلدية برج الطهر، لاسيما في فصل الشتاء المتميز بتساقط كميات كبيرة من الأمطار والثلوج، ما يجعل من الظروف المعيشية لسكان البلدية في غاية الصعوبة، خاصة من جراء محدودية إمكانيات الولوج، التي تسبب معاناة أكثر لسكان المداشر والتجمعات البعيدة عن مقر البلدية والمفتقرة في الغالب إلى مسالك وطرق مهيأة.

وعلى غرار بلديات ولاية جيجل الواقعة على إمتداد جبال القبائل الصغرى نحو الجنوب، تعتبر بلدية برج الطهر الجبلية، ذات خصوصية تنموية تتعلق بالصعوبات والمعوقات السابقة الذكر من جهة، ومن جهة أخرى باختلال التوازن الإقليمي بين المناطق المنبسطة الساحلية وعلى ضفاف الوديان والمناطق الداخلية الجبلية، حيث تتركز الهياكل القاعدية الأساسية، المؤسسات الإدارية والخدمات، المناطق السياحية، الأراضي الزراعية الخصبة والتجمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

كما أن توجهات التنمية المحلية والجهوية التي تم إنتهاجها على مدى السنوات التي تلت الإستقلال، لم تهتم وحسب بتنمية المناطق الجبلية، بل هدفت في مراحل معينة إلى تشجيع السكان وتحفيزهم للإستقرار في تجمعات سكانية بالمناطق المنبسطة الساحلية أو على ضفاف الوادي الكبير (مرحلة إستقطاب سكان الأرياف في إطار الثورة الزراعية والسياسة الصناعية). وقد عمقت حالة عدم الإستقرار الأمني التي عاشها سكان بلدية برج الطهر في العشريتين الأخيرتين، من تدهور أوضاعهم المعيشية وأدت إلى توقف كلي للبرامج التنموية على مدى عدة سنوات.

كل هذه العوامل ساهمت في تخلي الكثير من العائلات عن مساكنهم، أراضيهم، حيواناتهم وأشجارهم والنزوح نحو التجمعات العمرانية القريبة أو نحو مدن أخرى، أين لا تزال حتى اليوم مداشر وقرى مهجورة. في حين، يستمر سكان بلدية برج الطهر ومختلف الفاعلين المحليين العمل من أجل خلق حركية تنموية في البلدية، بعد الإستقرار النسبي للأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة. وتتضح أكثر محاولات السكان للبقاء ومقاومة الظروف المعيشية الصعبة، لاسيما في التجمعات السكانية المشتتة والبعيدة عن مركز البلدية، في إستمرارهم بالقيام بنشاطاتهم الزراعية وتوسيعها ومطالبة الإدارة المحلية والمصالح التقنية لمساعدتهم وتوفير متطلبات مواصلة وتنمية نشاطاتهم، وهذا رغم تجدر الشعور بعدم الثقة لدى السكان تجاه المؤسسات المحلية، حيث يبادرون لإتباع إستراتيجيات فردية، غالبا ما تكون عائقا حقيقيا أمام جهود الإدارة المحلية والمصالح التقنية، تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة للبرامج والمشاريع التنموية.

وفي غياب إستراتيجية إتصال حقيقية وضعف الإمكانيات المتاحة، تلجأ الإدارة المحلية وفروع المصالح التقنية لإتباع إستراتيجيات خاصة، غالبا ما تعمق من فجوة التباعد بين مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى البلدية، مما يؤدي إلى رهن نجاح العمليات والبرامج التنموية، خاصة برامج التنمية الريفية والزراعية، بتحقيق مصالح متباعدة على حساب الأهداف الحقيقية.

II-1- العوامل الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية

II-1-1- العوامل الإقتصادية

يمثل التوجه الزراعي، الرعوي والغابي لبلدية برج الطهر أهم المقومات الإقتصادية الأساسية للبلدية، وهو ما تم تأكيده عند إعداد المخطط الولائي لهيئة الإقليم 2010، أين تم تصنيف بلدية برج الطهر ضمن المنطقة الثانية التي تستوجب عمليات وبرامج تنموية لتنمية الزراعة، الصناعة والخدمات، حيث يبرز تميز الزراعة الجبلية في بلدية برج الطهر كقطاع نشاط حيوي وأساسي، من خلال نسبة التشغيل التي تتعدى 40% من عدد السكان العاملين.

كما تعتبر زراعة الأشجار المثمرة، الخضروات، تربية النحل، تربية الأبقار، تربية الماعز والأغنام أهم شعب الإنتاج الزراعي المطبقة ببلدية برج الطهر، حيث يتم إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات المحلية في ظروف طبيعية وغالبا بإستعمال مدخلات طبيعية، مما ينعكس على جودة المنتجات الزراعية المحلية والتي تتميز بال مذاق والخصائص الأصلية والطبيعية، مثل زيت الزيتون، بعض أنواع الحوامض، العسل، حليب الماعز والكثير من الفواكه الموسمية.

من جانب آخر، فإن الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها بلدية برج الطهر، لاسيما منها الأراضي الزراعية، المساحات الرعوية والمياه، لا يتم إستغلالها بالكفاءة الضرورية، أين تمثل الأراضي الزراعية المستغلة (U A S) 10.19% من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في البلدية، ولا تتعدى الأراضي المسقية 23.77% من المساحة المستغلة. في حين، لا تتعدى كثافة الثروة الحيوانية (الأبقار، الأغنام والماعز) بالنسبة للمساحة الرعوية 4 رؤوس/ هكتار (subdivision agricole de CHEKFA, 2010).

ويمارس غالبية سكان بلدية برج الطهر، خاصة القاطنين بالتجمعات السكانية المشتتة، نشاطات زراعية متنوعة على مساحات زراعية صغيرة وغير مستمرة، مجزأة إلى قطع صغيرة نتيجة لطبيعة التضاريس الجبلية والملكية الوراثية للأراضي الزراعية. ومن أجل تجاوز المعوقات الناتجة عن صغر المساحة الزراعية، يلجأ أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة إلى تنويع نشاطاتهم الزراعية وإنتاج العديد من المنتجات الزراعية، في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي العائلي وبيع الفائض الإنتاج في المشروع أو على مستوى الأسواق المحلية لتوفير مداخل مالية إضافية.

وبالنظر إلى الطبيعة العائلية للمشاريع الزراعية الصغيرة في بلدية برج الطهر، فالقيام بمختلف النشاطات الزراعية يؤمن من طرف أفراد العائلة، لاسيما في بعض مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب يد عاملة إضافية، كتهيئة الأرض والجني. وتعتمد العائلة في تمويل العمليات الإنتاجية في المشروع الزراعي أساسا، على مداخل أحد أو مجموعة من أفراد العائلة في قطاعات نشاط غير زراعية، أين تحول طبيعة المشروع الزراعي غير الرسمية والملكية الوراثية للأراضي الزراعية، دون تمكن صاحب المشروع من الحصول على قروض بنكية أو موارد مالية خارجية، ما يحد من أفق تنمية الزراعة الجبلية، حيث لا تزال مختلف العمليات الإنتاجية في المشروع الزراعي المصغر تتم بأساليب وأدوات تقليدية ويدوية، على غرار عمليات تهيئة الأرض للزراعة، السقي، حماية المزروعات أو الجني وكذا طرق التكفل بالحيوانات. أما إنعدام طرق مهياة تسمح بتوفير النقل والتنقل للسكان في مداخل وقرى بلدية برج الطهر، فيزيد من محدودية خيارات أصحاب المشاريع الزراعية لتنمية وتطوير مشاريعهم، بفعل تكاليف النقل المرتفعة لعمليات التموين أو التسويق، إضافة إلى ضعف إمكانيات التخزين وعدم وجود سوق محلي بالبلدية.

II-1-2- العوامل الاجتماعية

من أهم أوجه تأثير نمط الحياة الريفية بالتحويلات التي مست الفضاء الريفي الجبلي بولاية جيجل، على مدى السنوات التي تلت الإستقلال، فقدان حيوية البلديات الجبلية الناتج عن إستمرار تدفق السكان نحو التجمعات الحضرية القريبة من محاور الطرق الرئيسية، الهياكل الإقتصادية الكبيرة، المؤسسات ومناطق النشاط الصناعية والأراضي الزراعية المنبسطة والخصبة (مدن جيجل، الطاهير والميلية هي أهم التجمعات الحضرية بالولاية) (direction de la planification et d'aménagement de territoire, 2010).

وتعد بلدية برج الطهر، إحدى البلديات الجبلية التي لا تزال عملية الهجرة فيها مستمرة، لاسيما في أوساط الشباب والتجمعات السكانية المشتتة والمعزولة، فهي من بين بلديات ولاية جيجل الأقل كثافة سكانية بـ 59 نسمة / كلم² والأكثر تشتتا بـ 76.11% (wilaya de Jijel, 2010). وبالموازاة مع هذا المسار الذي زادت حدته نتيجة لغياب الأمن والإستقرار في السنوات الأخيرة، فقد النسيج الإجتماعي كل تماسكه وتفككت الأطر الإجتماعية التقليدية، كما ساد الشعور لدى السكان بالتهميش وعدم الثقة، أين تنعدم روح المبادرة للتكفل الجماعي بالإنشغالات اليومية للمشتة أو الدشرة، أو للتعاون والتنسيق مع الإدارة المحلية لإيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي يواجهها السكان يوميا.

ويبقى بروز أطر إجتماعية حديثة مثل الجمعيات المحلية والتعاونيات المهنية أو لجان الأحياء والمدامر، مقتصر على بعض التجمعات السكانية، كمقر البلدية والتجمعات القريبة، إذ ينحصر عمل هذه

اللجان في حضور ممثليهم بعض الاجتماعات مع ممثلي الإدارة المحلية، لمناقشة الأولويات التنموية في البلدية، فتلبية طموحات سكان البلدية، خاصة في مجال تهيئة المسالك وفك العزلة عن التجمعات السكانية البعيدة والمشتتة، توزيع الإعانات الحكومية الخاصة بالسكن الريفي، نقص وضعف الخدمات الأساسية على غرار خدمات النقل، الصحة والتعليم، في ظل محدودية إمكانيات الإدارة المحلية والإختلاف في تحديد الأولويات التنموية، يشكل أكبر العوائق التي تهدد إستقرار سكان مداشر وقرى بلدية برج الطهر، حيث يضطر السكان في هذه التجمعات إلى قطع مسافات طويلة يوميا، سواء من أجل ذهاب التلاميذ إلى المدارس أو لتلقي بعض الخدمات الصحية الأساسية. بينما يلجأ غالبية السكان في بلدية برج الطهر للتزود بمياه الشرب وسقي مزارعهم، للإستفادة من ينابيع المياه السطحية أو حفر آبار لإستخراج المياه الجوفية، أين لا تغطي شبكة توزيع المياه سوى مركز البلدية ومشتة أشرار.

وعلى الرغم من دورها الحيوي والأساسي في الحياة الريفية، لا يزال الإهتمام بالمرأة الريفية لا يرقى إلى مستوى توفير الفرص الضرورية لها، التي تفرضها مكانتها الطبيعية، خاصة في مجال التعبير عن تطلعاتها وآمالها، وتمكينها من وسائل الدعم لإقامة وتنمية نشاطات إقتصادية أو إجتماعية خاصة بها. فبغض النظر عن قيامها بتسيير شؤون العائلة اليومية، فهي فاعل إقتصادي أساسي في المجتمع الريفي، أين تقوم بمختلف النشاطات الزراعية، بالإضافة إلى إختصاصها في بعض الحرف التقليدية كصناعة الأواني الفخارية، الخياطة، الطرز والنسيج، ما يجعلها منبعها هاما للكثير من المعارف والمهارات المحلية التي تتعرض للإندثار في غياب أية محاولة أو مبادرة لتوثيق، نقل وتثمين هذا الموروث المعرفي والإنساني والمحافظة عليه. وفيما تبقى الظروف المعيشية لسكان بلدية برج الطهر متدهورة، يستمرون بالتمسك والارتباط بمداشرهم وقراهم، ويحاول النازحون منها العودة إليها تدريجيا مع تحسن الظروف الأمنية، عن طريق تأكيد إستمرار إنتمائهم للمنطقة وتجدر أصولهم من جبال البلدية، من خلال مواصلة الإهتمام بأراضيهم وإعادة تثمين أشجار التين والزيتون التي توارثوها عن أجدادهم.

II-1-3- العوامل البيئية

من أهم مميزات بلدية برج الطهر، إمتلاكها مخزونا هاما من الثروات الطبيعية، على غرار الأراضي الزراعية، المساحات الرعوية، المياه والغابات. لكن تواصل فقدان حيوية المحيط الطبيعي لعدة سنوات، أثر بحدة على عمليات إستغلال هذه الموارد، كما أدى في حالة غابات البلوط الفليني إلى إنقطاع تام لدورة تجدد مساحات كبيرة لهذه الأنواع الحساسة، نتيجة للحرائق المتكررة خلال عدة مواسم متتالية. فقد بلغت المساحة المحروقة من غابات البلوط الفليني وحدها على مستوى البلدية، 823 هكتار بين سنتي 2000 و2005، أما نسبة المساحة المحروقة خلال نفس الفترة من مختلف أنواع الغطاء النباتي (غابات البلوط الفليني، غابات الأدغال والأحراش، أشجار الزيتون وأنواع أخرى من الأشجار المثمرة) فقد تعدت 39% من المساحة الغابية الإجمالية في بلدية برج الطهر (Circonscription des forêts de TAHER, 2009).

ضمن هذه الظروف، تعمل مصالح حماية الغابات على وضع وتنفيذ برامج لإعادة تشجير المساحات الغابية المحروقة وتشجير مساحات إضافية، لكن هذه المساحات المشجرة حديثا أو التي تمت إعادة تشجيرها، تبقى معرضة دائما لهذه الحرائق، في غياب إندماج السكان وتعاونهم لإنجاح هذه المشاريع. كما أن عمليات إستغلال هذه الثروة الغابية لا يعود مباشرة بالفائدة على السكان المجاورين للغابة، سوى بعدد الأيام التي يشتغلون فيها للقيام بنشاطات ترتبط بعمليات إستغلال، تجديد أو حماية الغابات. ويتم إستغلال القشرة الفلينية الخارجية لشجرة البلوط في دورات تتراوح مدتها بين 9 و12 سنة، عن طريق إقتلاعها خلال فصل الصيف، ما يعرض أشجار البلوط لخطر الزوال في حالة تعرضها للحرائق قبل تجدد القشرة الفلينية، بينما يتم تحويل هذه المادة الطبيعية لصناعة العديد من المنتجات، في وحدات تحويلية صغيرة أو متوسطة خارج بلدية برج الطهر.

وبالإضافة إلى دورها الأساسي في المحافظة على الأراضي ذات التضاريس الجبلية شديدة الانحدار من الانجراف وانزلاق التربة، تشكل الغابات أحد المكونات الرئيسية للنظام البيئي والتنوع الإحيائي في هذه المنطقة الجبلية، أين تعيش العديد من الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية، وترتبط هذه العناصر بالأنظمة الزراعية التقليدية في منطقة الوادية الواقعة أعلى الحوض المتدفق لواد إرجانة، لتكوين نظام بيئي فريد في بلدية برج الطهر، بالنظر إلى وجود مناخ محلي متميز بهذه المنطقة، يبقى تهمينه والمحافظة عليه، رهينة الآثار التي يمكن أن تنتج عن مشروع إنجاز سد تبلوط ببلدية العنصر المجاورة (Algérie, 2011)، وكذا مدى الوعي والعمل من أجل التأقلم مع التغيرات المناخية واختلال التوازن البيئي في المنطقة، التي أصبحت ملموسة لدى السكان، لاسيما في مردودية الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة، إنتشار الأمراض الحيوانية والنباتية والتكاثر الكبير لبعض الحيوانات البرية (الخنزير البري).

من جهة أخرى، فإن موقع بلدية برج الطهر على المرتفعات الجبلية المنحدرة، لتلتقي مباشرة بالسفوح الجبلية، الممتد بين سفوح جبال القبائل الصغرى بجنوب ولاية جيجل، لينتهي على سواحل البحر الأبيض المتوسط نحو الشمال، يشكل لوحة طبيعية من المناظر التي يمكن مشاهدتها من عدة زوايا وعلى مستويات مختلفة، وهو ما يمثل تنوعا طبيعيا غنيا للمناطق الجبلية بجيجل عامة، يعطي فرصا كثيرة تستحق التهمين، الدعم والتنمية، لاسيما في مجال السياحة البيئية.

II-2- العوامل الاقتصادية الخارجية

تعرف ولاية جيجل في السنوات الأخيرة حركة إقتصادية متسارعة، حيث يبدأ توافد السياح مع بداية الربيع، للإستمتاع بالمناظر والمواقع الطبيعية المتنوعة التي تتميز بجمال إستثنائي وفريد، ويستمر الموسم السياحي حتى بداية الخريف، أين تبلغ أعداد مرتادي شواطئ الولاية ذروتها خلال أشهر الصيف الحارة، أين قدر هذا العدد بستة ملايين سائح سنة 2009 (wilaya de Jijel, 2010).

ولا يقتصر إرتفاع الطلب خلال الموسم السياحي على خدمات النقل، الإيواء والإطعام، بل يشمل العديد من المنتجات المحلية، سواء كانت منتجات الصناعة التقليدية والحرفية التي تشتهر بها الولاية، أو المنتجات الزراعية الجبلية المحلية، المعروفة بجودتها ومذاقها الأصلي والطبيعي، كزيت الزيتون، الخضر الطازجة، العسل والعديد من الفواكه والثمار الموسمية، هذا ما يدفع العديد من العائلات في المناطق الجبلية، لإستغلال كل إمكانياتها والحرص على خدمة أية قطعة أرض، لإنتاج ما يمكن أن يشكل مصدرا لتحصيل مداخيل مالية خلال فصل الإصطياف. فيستغل سكان المناطق الجبلية القريبة من محاور الطرقات الأساسية، جوانب هذه الطرقات، لعرض ما ينتجونه من فواكه، خضروات وأواني فخارية، مقابل أسعار جد مغرية بالنظر لعدم مرور هذه المنتجات عن طريق وسطاء للوصول إلى المستهلك مباشرة. كما أن العائلات تعمل بتكافل كبير، فيتم تقاسم الأدوار للقيام بجميع النشاطات الإنتاجية والتسويقية، مما يخفف كثيرا من تكاليف الإنتاج ويمنح هامش ربح كبير نسبيا، يزيد من تنافسية هذه المنتجات ويرفع الطلب عليها أكثر، أين يمكن للسياح التوقف للإستراحة على جوانب الطرق والتفاوض مع الباعة، ثم الحصول على منتجات عالية الجودة، بأسعار معقولة.

من جانب آخر، بدأ خلال السنوات الأخيرة إنتشار نشاط إقتصادي غير رسمي، يتمثل في إستغلال الكثير من العائلات لمساكنهم بكرائها للسياح، والرجوع للإستقرار مؤقتا في مداشرهم وقراهم التي تركوها سابقا، ورغم ما يعكسه إتساع هذا النشاط من ضعف الهياكل السياحية وانخفاض طاقة إستيعاب أعداد السياح المتزايدة، إلا أنه يفتح آفاقا جديدة لعودة الحياة تدريجيا وإن كان مؤقتا للمناطق الجبلية، كما يبرز عن الفرص التي يمكن خلقها لتنويع النشاطات السياحية عن طريق إستغلال الطاقات السياحية الكبيرة التي توفرها المناطق الجبلية. أما عودة السكان النازحين إلى منازلهم الريفية وقيامهم خلال فترة تواجدهم بالمشة بأعمال إعادة تهمين أراضيهم وأشجارهم المثمرة، فيمثل قدرة المناطق الجبلية بولاية

جيجل على إستيعاب جزء هام من الضغط البشري على المناطق والتجمعات الحضرية، مع إمكانية تحقيق التوازن الإقليمي ورفع الجاذبية الإقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق. وتعتبر المكتسبات التي حققتها ولاية جيجل في مجال تعزيز بنية الهياكل القاعدية، على غرار إعادة تأهيل وفتح الطرقات، رفع الكفاءة الإستخدامية لميناء جن جن، توسيع مطار فرحات عباس، إستكمال ربط الولاية بالطريق السيار شرق غرب، تفعيل المنطقة الصناعية بلارة والشبكة الكبيرة للسدود المائية، هي عوامل إنطلاق حقيقية نحو تنمية إقليمية مستدامة، تمثل المناطق الجبلية ضمنها مراكز لخلق الثروة، وتشكل الزراعة الجبلية محورا أساسيا وقاعدة لتأسيس نشاطات إقتصادية متنوعة في هذه المناطق.

II-3- سياسة التنمية الريفية والزراعية

إلى غاية إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية سنة 2003، لم تكن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية في المناطق الجبلية بولاية جيجل عامة وبلدية برج الطهر خاصة، تنفصل عن سياسة التنمية المحلية المعتمدة على المنهجية القطاعية ومركزية القرار. وبغض النظر عن النتائج المحققة في المجال الإجتماعي، فلم تهدف البرامج التنموية المعدة ضمن مخططات التنمية البلدية إلى دعم القاعدة الإقتصادية الأساسية، عن طريق دعم وتنمية نشاطات الزراعة الجبلية والرعية، التي تعد التوجه الطبيعي للإقتصاد الريفي في بلدية برج الطهر، ثم التوجه نحو خلق قاعدة نشاطات إقتصادية متنوعة ومتكاملة. وإلى جانب هذا، تعد الطبيعة القانونية لملكية الأراضي الزراعية والغابية في بلدية برج الطهر معوقا أساسيا لإستفادة السكان القائمين بنشاطات زراعية من الدعم المخصص لتطوير شعب الإنتاج الزراعي الأساسية، حيث تعتبر الأراضي الغابية ملكية خاصة للدولة، بينما تعود ملكية معظم الأراضي الزراعية للسكان (ملكية وراثية أو عروشية) (direction de la planification et d'aménagement de territoire, 2010).

ما يجعل من حيازة أوراق ثبوتية ملكية الأراضي الزراعية في غالب الحالات مستحيلا، ويحول ذلك دون تمكن السكان من تقديم الملفات الإدارية الضرورية للحصول على الدعم الزراعي، رغم أنهم يمارسون مختلف النشاطات الزراعية كجزء أساسي من حياتهم اليومية.

وبالإضافة إلى ضعف سياسة الإرشاد الزراعي وعدم وجود مصالح التأطير والتوجيه التقني على مستوى البلدية، فإن التوجه الجديد لسياسة التجديد الريفي والزراعي التي تعتمد على المقاربة الإقليمية والاندماج القطاعي في وضع وتنفيذ برامج التنمية الريفية المستدامة، لم يرافقه العمل على إنشاء إطار مؤسساتي على المستوى المحلي للتكفل بقضايا تنمية المناطق الجبلية، بحكم الخصوصية المتعددة الأبعاد لهذه المناطق.

وعلى الرغم من أن تبني المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، كإطار عملي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي، يمثل تحولا جذريا في الرؤية والأهداف لسياسة التنمية الريفية والمحلية، إلا أن الإنطلاق في تنفيذ هذه المشاريع منذ سنة 2007، يواجه صعوبات تعكسها عمليات نقل إختصاص الإشراف على صياغة، تنفيذ ومتابعة هذه المشاريع بين إدارة المصالح الفلاحية عند بداية التحضير لإطلاقها، ثم الإنطلاق في تنفيذها سنة 2009 من طرف مصالح إدارة والمحافظة على الغابات. وفي حين أن المنهجية العملية لإقامة المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، تتطلب تدخل كل الفاعلين المحليين على مستوى البلدية أو جزء منها، مع إعطاء حرية المبادرة للإدارة المحلية والسكان المعنيين بالمشروع للعمل ضمن لجان مختلطة من أجل تحديد الأولويات التنموية وصياغة، ثم تنفيذ ومتابعة العمليات المبرمجة، فإن الملاحظ أن المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة الذي تم تنفيذه في بلدية برج الطهر سنة 2009 وهو حاليا في مرحلة المتابعة، تم تأطيره والإشراف عليه من طرف مصالح إدارة والمحافظة على الغابات المختصة إقليميا.

II-4- السياسة البيئية وحماية الموارد الطبيعية

بمساحة تقدر بـ 2236 هكتار، تشكل الغابات أهم نظام بيئي يتجاوز المجال الإداري لبلدية برج الطهر، أين يتداخل هذا النظام البيئي الفريد مع أنظمة بيئية أخرى على مستويات إرتفاع متفاوتة، ما يجعل من المحافظة على هذا التنوع الطبيعي والبيئي أولوية تنموية. وتعد مقاطعة إدارة وحماية الغابات بالطاهير، المؤسسة الإقليمية المختصة لتنفيذ برامج السياسة البيئية وحماية الموارد الطبيعية في بلدية برج الطهر، من خلال الإشراف الميداني على حماية المساحات الغابية وإعادة تشجير المساحات المتضررة من الحرائق سنوياً. كما تعمل مقاطعة إدارة وحماية الغابات في إطار المخطط الإقليمي لتهيئة الأحواض المتدفقة، على حماية محيط الحوض المتدفق لواد إرجانة، أين تم الشروع في إقامة سد تبلوط بأعالي بلدية العنصر المجاورة، ما يجعل من تثبيت السكان وحماية المشاريع الزراعية بالتجمعات السكانية والأراضي الزراعية والغابية بأعالي الحوض المتدفق لواد إرجانة، من الأولويات المستعجلة التي تسعى إلى التكفل بها مصالح إدارة وحماية الغابات ببلدية برج الطهر.

ولكون الزراعة الجبلية إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف السياسة البيئية وحماية الموارد الطبيعية، فقد عملت مصالح إدارة وحماية الغابات في برج الطهر، على دعم قدرة السكان في بلدية برج الطهر للرفع من مداخلهم وتخفيض الضغط البشري على الموارد الطبيعية، بتدعيم النشاطات الزراعية والرعية الموجهة نحو زراعة الأشجار المثمرة، تمشين وتثبيت الأراضي الفقيرة والمعرضة لأخطار الانجراف والانزلاق، فتح المسالك الجبلية، تهيئة نقاط لتجميع مياه الشرب والسقي وتوفير مناصب شغل للسكان ضمن مختلف مشاريع التشجير، تهيئة المساحات الغابية، إستغلال الثروة الغابية...

في حدود الإمكانيات المتوفرة والظروف الإستثنائية التي مرت بها بلدية برج الطهر، تبقى الجهود التي تبذلها مصالح إدارة وحماية الغابات، عاجزة عن تجنيد السكان ودفعهم للمشاركة بفعالية في تحقيق أهداف المشاريع المقامة بالبلدية، خاصة مشاريع تشجير المساحات الغابية. حيث يعتبرون أن هذه المشاريع تحد أكثر من إمكانية تطوير نشاطاتهم الرعية والزراعية، كما أن هذه المشاريع لا تلبى عادة تطلعاتهم وأولوياتهم المستعجلة. وفي غياب قنوات وأطر إتصال حقيقية بالسكان، فإن عمليات توعية وتحسيس السكان المجاورين للغابة، بمدى أهمية وآثار المحافظة على الأنظمة البيئية التي يعيشون ويقيمون نشاطاتهم ضمنها، تبقى بدون آفاق في بلدية برج الطهر، حيث تتعرض المعارف التقليدية المتعلقة بالغابة واستخدامات النباتات الطبية، العطرية التجميلية إلى الزوال، في غياب أية سياسة لحماية حقوق الملكية الفكرية الجماعية والفردية، لاسيما عن طريق علامات الجودة، التسميات الأصلية أو العلامات الجغرافية.

من جهة أخرى، يشكل التثمين والاستغلال الأمثل للخدمات البيئية، الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في بلدية برج الطهر، خزاناً حيوياً من الطاقات التنموية والفرص الكامنة، التي لم يتم إدماجها بعد ضمن نظرة شاملة ومتكاملة في إعداد البرامج والمشاريع التنموية على مستوى البلدية، هذا ما يرهن قدرة النظام البيئي على التجدد، خاصة مع تسارع وثيرة التغيرات المناخية وتوسع فجوة إختلال التوازن البيئي، أين أصبحت آثارها محسوسة وتحد من قدرة السكان للإستمرار في نشاطاتهم وتنمية مشاريعهم الزراعية. وتظهر هذه الآثار في تناقص إنتاجية المزروعات والأشجار المثمرة، إنتشار الأمراض الحيوانية والنباتية، التكاثر الكبير لبعض الحيوانات البرية (الخنزير، فئران الحقول) وتناقص أعداد بعضها (الذئب، الثعالب، النسور، الصقور)، إتساع الفوارق في تغيرات درجات الحرارة وكميات الأمطار والثلوج المتساقطة.

نتائج الدراسة

إن ما يمكن التأكيد عليه في نهاية هذه الدراسة هو أن أية عملية تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية بولاية جيجل، على غرار بلدية برج الطهر، يجب أن تأخذ في الاعتبار أهمية وحيوية الزراعة الجبلية في تلبية شروط إستدامة الحركية التنموية المستهدفة، لكن غياب دراسات متعددة التخصصات لتحديد الواقع الاجتماعي والإقتصادي المحلي، خصائص المحيط الطبيعي، مخزون الموارد الطبيعية، المعارف والمهارات المحلية، الموروث الثقافي والاجتماعي، علاقات الترابط والتداخل بين الوجدتين الاجتماعية والإنتاجية في المجتمع الريفي، ودورهما في المحافظة على النظام البيئي المحلي، ضمن مشروع تشارك فيه مختلف الفعاليات والكفاءات المحلية، يؤدي حتما إلى إضاعة وهدر فرص وموارد متاحة لخلق حركية تنموية مستدامة في هذه المناطق.

وهنا، تبين نتائج الدراسة الميدانية لمجموعة من المشاريع الزراعية العائلية، الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر، والتي تم العمل على تدعيم وظيفتها الإنتاجية ضمن المشروع الجواني للتنمية الريفية المندمجة سنة 2009، عن طريق منح أصحابها وحدات صغيرة لتربية الحيوانات، ضعف فعالية هذا البرنامج، بالنظر إلى عدم تأسيس عمليات هذا المشروع على معرفة دقيقة لعوامل نجاح ومعوقات تنمية هذه المشاريع الزراعية. أين تبقى طبيعة ملكية الأراضي الزراعية (أملاك عمومية خاصة للدولة أو أملاك خاصة غير مجزأة وغير مسجلة)، أحد أكبر العوائق التي تحول دون إستفادة أصحاب المشاريع الزراعية العائلية من مختلف برامج الدعم الزراعي أو برامج إنشاء وتنمية مشاريع زراعية صغيرة من طرف شباب المنطقة، الذين يهاجرون مبكرا من مداشرهم وقراهم إلى المدن والتجمعات السكانية القريبة وحتى البعيدة، سواء من أجل الدراسة أو البحث عن فرص عمل، ما يؤثر سلبا على قدرة إعادة إنتاج العائلة الريفية والمشروع الزراعي على حد سواء.

وبالإضافة إلى ضعف المستوى التعليمي والتأهيلي لأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، صغر المساحة الزراعية المستغلة، تجزئها وميلها، بدائية طرق، أساليب وأدوات العمل الزراعي، غياب سياسة توجيه وإرشاد زراعي فعالة، غياب أية أطر تنظيمية محلية، رسمية أو غير رسمية لتأطير وتمثيل أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر والعمل على تنمية الزراعة الجبلية، عدم ملائمة تمويل عمليات التنمية الزراعية والريفية للسياق الثقافي والاجتماعي في المناطق الريفية، التغيرات المناخية والبيئية. كلها عوامل أدت إلى تراجع مردودية عوامل الإنتاج الزراعي وبقاء الزراعة الجبلية عبارة عن نشاط عائلي معاشي، لا يلبي الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية للسكان في المناطق الجبلية، الذين يعانون من العزلة، التهميش، البطالة والفقر.

كما يستمر تراجع دور النشاطات الزراعية في دعم توازن الأنظمة البيئية، التنوع الإحيائي واستدامة الموارد الطبيعية، بالنظر إلى تأثير أنظمة الإنتاج الزراعي بسياسة التنمية الريفية والزراعية، المعتمدة على المساعدات المادية دون الإهتمام بتنمية قدرة السكان على الإستثمار في المجال الزراعي ورفع كفاءة نظم الإنتاج الزراعي وتلاؤمها مع المحيط الطبيعي والبيئي.

في المقابل، لا تزال العديد من الفرص متاحة للعمل على تنمية الزراعة الجبلية ببلدية برج الطهر، من خلال التركيز على عوامل النجاح الأساسية التي تتميز بها المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في هذه المنطقة الجبلية، أين يرتبط السكان كثيرا بالنشاطات الزراعية، حيث تقيم العائلات مشاريع زراعية كجزء من إستراتيجية البقاء التي تعتمد عليها للعيش ضمن محيط طبيعي، إقتصادي واجتماعي شديد القساوة، كما يمثل المشروع العائلي الزراعي إطارا مؤسسيا واجتماعيا غير رسمي للتدريب، نقل المهارات والمعارف المحلية من جيل لآخر.

أما الإندماج بين الوجدتين الأساسيتين في المجتمع الريفي (العائلة والمشروع الزراعي)، فيمثل محورا أساسيا لإعادة إنتاج الوجدتين، خاصة من جانب التبادلات الحيوية بينهما، حيث تشكل اليد العاملة

العائلية عاملا هاما لإستمرار صاحب المشروع الزراعي في قيامه بمختلف النشاطات الزراعية وتنمية المشروع، ويلبي المشروع الزراعي أهم الحاجيات الغذائية العائلية ويضمن مداخل مالية إضافية للعائلة الريفية، كما يشكل مجالا آمنا لإدخار فائض المداخل العائلية غير الزراعية أو إستثمارها. هذا ما يعتبر تكاملا حقيقيا بين النشاطات الزراعية وغير الزراعية لأحد أو مجموعة أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي.

من جهة أخرى، يعتبر دور المرأة الريفية محددًا رئيسيًا لمدى نجاعة ونجاح أية عملية تنموية تستهدف تنمية الزراعة الجبلية خاصة، والتنمية الريفية المستدامة عامة في هذه المناطق، بالنظر إلى كون المرأة الريفية عنصرا فعالا في إستقرار العائلة الريفية واستمرار القيام بالنشاطات الزراعية. في المقابل، تعد الفرص المتاحة أمامها للهجرة إلى المدينة، من أجل الدراسة والعمل محدودة مقارنة بالرجل، ما يجعل من النشاطات الزراعية المختلفة نقطة إرتكاز إستراتيجية لترقية دور المرأة في تنمية المجتمع الريفي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين.

وتبقى الخصائص الطبيعية للمنتجات الزراعية الجبلية والخدمات البيئية التي تنتج عن إقامة النشاطات الزراعية، من أهم عوامل نجاح عمليات وبرامج التنمية الريفية المستدامة، حيث لا تزال نظم الإنتاج الزراعي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر، تتبع طرق وأساليب زراعية تقليدية، تجعل من عمليات الإنتاج الزراعي تخضع للشروط الطبيعية فقط، أين يتم الإعتماد على وسائل يدوية ومواد مخصبة طبيعية، كما لا تستعمل الأدوية الكيميائية ومواد النمو الإصطناعية إلا في حالات قليلة، بينما يمثل الرعي الحر والأغذية الطبيعية، نظام تغذية الحيوانات الأساسي، وتستعمل الأدوية الحيوانية إلا في حالات الإصابة بالأمراض. كما تعتمد نظم الإنتاج الزراعي في المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، على الأنواع الحيوانية والنباتية المحلية التي يمكن العمل على تحسين إنتاجيتها والاستفادة من خصائصها الطبيعية، عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة لتحديد مختلف عوامل ومميزات التفوق المرتبطة بالمخزون والتراث الطبيعي، البيئي، الاجتماعي والثقافي بالمنطقة.

وفيما يتعلق بسياسة التجديد الريفي والزراعي التي تعتبر تدعيم الوظيفة الإنتاجية وتفعيل تعدد وظائف الزراعة في المناطق الريفية الأكثر تهميشا وعزلة، من بين أهم أولوياتها، خاصة في المناطق الجبلية الشمالية. فإن دراسة طريقة تكفل المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر بمختلف النشاطات الزراعية بهذه المنطقة الجبلية، كأهم وسيلة لبقاء وعيش السكان، تبين مدى إتساع الفجوة بين الجهود المبذولة لصياغة السياسات الإقتصادية والاجتماعية الأكثر إنسجاما وتلاؤما مع تغير وتعدد خصائص السياق المحلي، والطرق المتبعة لتنفيذ هذه السياسات محليا.

حيث يتضح إستمرار إعتماد سياسة التجديد الريفي والزراعي على أسلوب الإعانات المادية في شكل وحدات صغيرة لتربية الحيوانات لسكان المداشر والقرى ببلدية برج الطهر، أين لا تزال العديد من هذه التجمعات السكانية تعاني من إنعدام إمكانيات الولوج، عدم توفر أدنى الخدمات العمومية، وتفشي البطالة، الفقر والإحساس بالتهميش وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية.

هذا ما جعل السكان في هذه المناطق يتبعون إستراتيجيات فردية للحصول على هذه المساعدات دون السعي للتكفل الجماعي التضامني بإنشغالهم وتطلعاتهم، ما يرهن تأمين شروط إعادة إنتاج المشروع العائلي الزراعي وتواصل مسار تدهور حيوية المحيط الريفي الجبلي ببلدية برج الطهر. وفي حين تتطلب إقامة المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة، إنخراط كل الفعاليات والأطراف ذات المصلحة على المستوى المحلي، فإن التنفيذ الميداني للمشروع ببلدية برج الطهر، يبرز النقص الكبير في تحضير مختلف الفاعلين المحليين وغياب الآليات الضرورية لحشد الكفاءات المحلية في جميع مراحل إقامة المشروع وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف على المستوى المحلي. أين يشكل إنعدام أية أطر لتنظيم السكان وعدم تحكم إدارة مصالح الغابات القائمة على المشروع، بأدوات أسلوب المشاركة ومختلف التقنيات

العلمية التي تتطلبها دراسات المحيط الطبيعي، الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، كمظاهر للتباعد بين طريقة تنفيذ المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر والإطار العملي الرسمي المحدد لهذا الغرض.

من جانب آخر، فإن عدم إعتداد تحديد العمليات التنموية التي تضمنها المشروع على المنهجية التصاعدية لإتخاذ القرار، يعتبر تراجعاً عن مبدأ اللامركزية الذي يمثل أحد أسس سياسة التجديد الريفي والزراعي، كما يمثل خروجاً عن إطار المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة ومواصلة العمل وفق منطق الرؤية الأحادية والتسيير المركزي لمشاكل الأقاليم الريفية على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى محدودية نتائج العمليات التنموية الموجهة لتدعيم الوظيفة الإنتاجية لبعض المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر، بالنظر إلى إقتصارها على مجموعة صغيرة من العائلات في المداشر والقرى المشتتة والمعزولة، وعدم إنسجامها مع المتطلبات الحقيقية لتنمية الزراعة الجبلية، فإن ما يمكن تأكيده كذلك، هو الفشل المحقق في تأسيس الحركية التنموية المستهدفة من خلال إقامة المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، خاصة في مجال إدماج البرامج القطاعية للتنمية والعمل على إرساء قواعد حوكمة محلية للإقليم، بالرغم من إعتبار الإطار العملي والأسس العلمية للمشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، تجديداً جذرياً في أساليب وطرق التدخل الحكومي على مستوى الأقاليم الريفية، كما يتميز بالمرونة الكافية ليشمل تنوع وتعدد مميزات وخصائص الأقاليم الريفية.

بينما يبقى إعتبار المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، الإطار المؤسسي والموحد للطاقات والجهود المحلية، تحقيق التآزر بين الموارد العمومية والخاصة وتأمين المعارف والكفاءات المحلية، يرتبط بضرورة توضيح آليات تدخل مختلف الفاعلين المحليين، قنوات تبادل المعلومات والطرق التفاوضية والتعاقدية لتحديد أدوات وآليات حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف ذات المصلحة على مستوى الإقليم، كما يمثل العمل على تأسيس أطر تنظيمية لتوحيد وتوجيه جهود السكان، بالموازاة مع رفع كفاءة الإدارة المحلية والمؤسسات العمومية للتنمية، في مجال التحكم بالأساليب والأدوات العلمية الضرورية، للمساهمة بفعالية في عمليات ومشاريع التنمية الريفية، رهاناً أساسياً، من أجل الإنطلاق في صياغة وإقامة مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، وفقاً للمنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة.

المقترحات: عناصر إستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر أولاً: تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان في المداشر والقرى الجبلية المعزولة والمشتتة

يشكل تمكين السكان في المناطق الجبلية ببلدية برج الطهر من إمكانيات الولوج إلى مداشرهم وأراضيهم، أقصر الطرق للمرور إلى عمليات عميقة الأثر من أجل إسترجاع ثقة السكان، وتعزيز شعورهم بالعدالة والاهتمام. حيث تمثل عمليات فتح الطرق والمسالك لربط التجمعات السكانية بمركز البلدية والمراكز الحضرية الصغيرة المجاورة، أولويات العمليات التنموية بالنسبة لسكان هذه المناطق، أين يسمح تسهيل الولوج إلى مختلف المداشر والقرى بتشجيع السكان على الإستقرار في مناطقهم، لاسيما بالعمل على توفير وسائل النقل التي تعد من أكبر معوقات مواصلة السكان عيشهم وتنمية مشاريعهم الزراعية في قراهم ومداشرهم، وهذا بالنظر إلى التكاليف الإضافية المرتفعة، التي يتحملها السكان للعيش في هذه المناطق، ما يحد كثيراً من قدرتهم على الإستثمار في مختلف النشاطات الزراعية ويكتفون بإقامة مشاريع زراعية مصغرة للإستهلاك العائلي فقط.

من جانب آخر، فإن توفر إمكانيات الولوج للمناطق الجبلية ترفع من قدرة السكان على التكفل ببعض الإحتياجات الأساسية الأخرى، على غرار الحصول على إعانات بناء سكن ريفي، الذي يخضع لمعايير

محددة، تجعل من سكان المناطق الجبلية المعزولة والبعيدة، ذات التضاريس الوعرة لا يستفيدون من هذا الدعم، أو على الأقل لا يحصلون على دعم مكافئ بالنسبة لما يحصل عليه سكان المناطق الريفية الأخرى. ويمثل تعزيز إمكانيات حصول السكان ببلدية برج الطهر على الخدمات الصحية العامة والتعليم، التي تراعي شروط العدالة الإجتماعية بين مختلف التجمعات السكانية، والتركيز أكثر على القرى البعيدة والمشتتة، من أهم شروط تشجيع السكان للإستقرار في مناطقهم وتحفيز النازحين منهم للعودة. فيما يعتبر دعم البنية الأساسية لتزويد السكان بمياه الشرب، شبكات الصرف الصحي وشبكات الإتصالات الحديثة، العمليات التنموية التي يجب أن يتضمنها كل برنامج تنموي يهدف إلى إعادة إحياء المناطق الجبلية ببرج الطهر ويأخذ في الإعتبار تدعيم وسائل عيش السكان الأساسية، على غرار النشاطات الزراعية المرتبطة بإستغلال الموارد الطبيعية، خصائص المحيط الطبيعي والأنظمة البيئية المحلية.

ثانيا: رفع معوقات تنمية الزراعة الجبلية وتدعيم عوامل نجاح ومميزات تفوق المنتجات الزراعية الجبلية

تنقسم العمليات التنموية التي تستهدف رفع مختلف معوقات تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر، وتتمين عوامل نجاح ومميزات تفوق المنتجات الزراعية الجبلية، حسب الجوانب الأساسية التي تعكس طبيعة هذه المعوقات وعوامل النجاح التي تمتلكها الزراعة الجبلية، كما تعكس كذلك طبيعة ومستويات العمليات التنموية الموجهة لهذا الغرض، وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي:

- **الجانب الإجتماعي:** ترتبط العمليات التنموية الموجهة لدعم الجانب الإجتماعي للمشروع الزراعي، برفع قدرة أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي للمساهمة في تطوير النشاطات الزراعية المختلفة، عن طريق تثمين جميع موارد العائلة وحشد إمكانيات أفرادها، خاصة المرأة وأفراد العائلة الشباب، من خلال مساعدتهم ومرافقتهم لخلق نشاطات متكاملة مع النشاطات الزراعية، وتمكينهم من إكتشاف مواهبهم، تجسيد أفكارهم وتأسيس نشاطات جديدة ومبتكرة، لاسيما في مجال تثمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي غير المادي.

كما يصبح من الضروري، إشراك أفراد العائلة الريفية العاملين في قطاعات أخرى وتحفيزهم للإستثمار في المشروع الزراعي، لتجاوز إعتبار المشروع الزراعي مجالا لإدخار فائض الدخل العائلي فقط، حيث يتم إشراك حتى العاملين أو المقيمين خارج القرية أو البلدية، في أية مبادرة تنموية للمشروع الزراعي العائلي، وعدم إقتصارها على الأفراد البطالين فقط، بهدف رفع قدرة العائلة على حشد كل الموارد العائلية والاستفادة من التآزر والتعاون العائلي، وتوسيع دائرة الابتكار والأفكار المبدعة.

وفي مرحلة أخرى، فإن إعادة إحياء روح العمل الجماعي في القرى والمداشر الجبلية، يؤدي حتما إلى رفع سقف الإهتمامات والأولويات الجماعية، بما يخدم مشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي في رفع تحديات ذات أبعاد اشمل، على غرار المشاكل البيئية التي أصبحت محسوسة لدى سكان البلدية وتؤثر مباشرة على نشاطاتهم الزراعية ومعيشتهم عامة.

- **الجانب الإقتصادي:** من أولويات عمليات تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في هذا الجانب، هو العمل على تجاوز منهجية المساعدات الحكومية المادية، والمرور إلى أشكال جديدة لتمويل النشاطات الزراعية، تكون أكثر تلاؤما مع الطبيعة الإجتماعية، الثقافية والعقائدية للمجتمع الريفي، وأكثر ديمقراطية وتضامنا، حيث تصبح النشاطات الزراعية العائلية مجالا للإستثمار المربح وليس لتلقي الإعانات المادية والهبات، كما يكون للمبادرات التي تهدف إلى تدريب القائمين على المشاريع الزراعية للتحكم في أدوات التقييم الإقتصادي للمشروع، الرفع من الأداء الإقتصادي للمشروع الزراعي وجعله مركزا لخلق القيمة

المضافة، فرص الشغل ورفاهية العائلة الريفية، مثل التدريب على أساسيات ضبط حسابات تكاليف المواد الأولية والعمالة، إيرادات المشروع والأرباح.

كما أن إستغلال وسائل الإتصال الحديثة ومختلف أشكال التعريف بالمنتجات الزراعية المحلية، من أجل تكوين صورة تسويقية لتشكيلة المنتجات الأصلية ذات الجودة العالية والخصائص الغذائية والطبية الرفيعة، يجب أن يترافق مع عمليات تثمين المميزات الطبيعية للمنتجات الزراعية الجبلية، عن طريق تفعيل آليات الحصول على حقوق الملكية الجماعية أو الفردية لعلامات الجودة والنوعية، التسميات الأصلية أو علامات المنطقة الجغرافية.

- **الجانب الزراعي:** وتتمثل في مختلف عمليات رفع كفاءة نظم الإنتاج الزراعي وجعلها ملائمة أكثر للظروف الطبيعية وشروط المحافظة على الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية، وهذا من خلال تمكين أصحاب المشاريع الزراعية من إستعمال التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة وتثمين المهارات والمعارف المحلية، عن طريق تدريبهم وتكوينهم ميدانيا ضمن برامج وعمليات تنموية تشاركية، تساهم فيها مختلف الكفاءات والفعاليات المحلية، الوطنية وحتى الأجنبية، بهدف نقل الخبرات وتبادل المعلومات المكتسبة، من خلال التجارب الناجحة في مجال تنمية المجالات والمناطق الجبلية عبر العالم.

- **الجانب المؤسسي:** يرتبط نجاح وفعالية العمليات التنموية الهادفة إلى تدعيم الوظيفة الإنتاجية وتعدد وظائف الزراعة في المناطق الجبلية، على إنشاء الأطر المؤسسية والقانونية الضرورية لهذا الغرض، على غرار الآليات والصيغ العملية التي تمنح صفة المتعامل الإقتصادي والاجتماعي لأصحاب الأراضي والمشاريع الزراعية في هذه المناطق، خاصة الذين لا يملكون سندات ملكية لهذه الأراضي. كما تتضمن هذه العمليات تسهيل تثمين الأراضي العمومية واستغلال الموارد الطبيعية، عن طريق تمكين السكان المجاورين للغابات من المشاركة والمساهمة في المحافظة على الموارد الغابية والأنظمة البيئية الجبلية. من جهة أخرى، فإن تغيير أساليب عمل وتدخل مختلف الفاعلين العموميين والإدارات القطاعية، تمكينهم من الوسائل والإمكانيات الضرورية وإعطائهم السلطة الكافية للقيام بجميع اختصاصاتهم وربط علاقات شراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى على المستوى المحلي، هو ما يمثل محورا رئيسيا لتلبية متطلبات التوجهات الجديدة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة. وفي مجال تدعيم تعدد وظائف الزراعة في المناطق الريفية، فإن العمل على وضع الأطر العلمية والقانونية لتحديد المنتجات الزراعية غير السوقية في المناطق الجبلية وآليات مجازاتها، يعد في نفس الوقت تحديا ورهانا أساسيا في مجال سياسة التنمية الريفية والتهيئة الإقليمية، يجب أن يكون محل تضافر كل الجهود على مختلف المستويات ومحل تضامن لمختلف فعاليات المجتمع الريفي والحضري على السواء.

ويبقى من الضروري، إعادة توجيه البرامج التنموية على المستوى المحلي، لتحضير كل الأطراف ذات المصلحة من أجل التحكم في أدوات وأساليب المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة، خاصة من ناحية رفع قدرة السكان على تنظيم أنفسهم والمبادرة لإقتراح المشاريع التنموية، للتكفل بقضايا تنمية الإقليم الذي ينتمون إليه ويشاركون في بنائه وتسييره، ما يفترض وجود قنوات إتصال تربط مختلف الفاعلين المحليين، لمباشرة عمليات الحوار والتفاوض الأساسية في جميع مراحل أية عملية تنموية لبناء وتنمية الإقليم.

ثالثا: المنهجية والأدوات العملية

يمثل المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة، الإطار العملي والأداة الإستراتيجية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث يتميز بالمرونة العالية التي تجعله يتلاءم أكثر مع تنوع واختلاف خصائص الأقاليم الريفية، كما تعبر الخطوات العملية لإقامته عن إتباع سياسة التجديد الريفي والزراعي للمنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة. في حين، أن التنفيذ الميداني للمشروع، يكشف الحاجة إلى تعزيز عمليات إقامته بآليات وأساليب أكثر فاعلية، خاصة في مجال تحفيز السكان للمشاركة والمساهمة في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية، إقتراح وصياغة العمليات والبرامج الموجهة للتكفل بمشاغلهم وتطلعاتهم، وهو ما يمكن أن يقدمه منهج سبل الإعاشة المستدامة، الذي يمكننا من فهم تعقيد إستراتيجيات المعيشة وتنوع سبل الإعاشة في المناطق المهمشة، كما يتناول مشاكل الفقر والبطالة من زوايا غير المداخل، الإستهلاك والعمل، ويضع في مركز التحليل كل إمكانيات الأفراد والعائلات، ثم يتم تحديد الإستراتيجيات التنموية التي تحدد سبل الإعاشة الواجب خلقها أو جمعها، ويضعها السكان موضع التنفيذ من أجل تغيير واقعهم المعاش. ما من شأنه كذلك، توضيح آثار السياسات، ومدى قدرة المؤسسات أو التشريعات على رفع أو تهديم قدرات السكان، نتيجة لتحويل نوع من الموجودات إلى نوع آخر، ويسمح كذلك بفهم أفضل للعلاقات بين الإستراتيجيات على المستوى الجزئي، والعمليات على المستوى الوسيط، والسياسات على المستوى الكلي.

ومن أهم الأدوات العملية لمنهج سبل الإعاشة التي أثبتت التجربة نجاحها، المدارس الزراعية الميدانية لتدريب العائلات -خاصة النساء منهم- على التطبيقات الزراعية العلمية ميدانيا، حيث تعتبر هذه المدارس كأداة لتحفيز أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة في المناطق الريفية، على الابتكار والتعلم التجريبي عن طريق المشاركة.

الخلاصة

إن ما يمكن اعتباره من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، هو تأكيد التباعد وعدم التطابق بين المنهجية العلمية والإطار العملي لإقامة المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة كأداة مفضلة ورئيسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي، والطريقة الميدانية لإقامة المشروع على المستوى المحلي أو الإقليمي (بلدية برج الطهر بولاية جيجل)، ما يمثل انفصالا تاما لسياسة التنمية الريفية المستدامة عن مبادئها الأساسية لاسيما أسلوب المشاركة والمنهجية التصاعدية لمسار إتخاذ القرار، الإندماج القطاعي لعمليات وبرامج التنمية الريفية، الحوكمة المحلية للإقليم، الشراكة المحلية الفعالة والدور المتعدد الوظائف للزراعة. هذه الحالة تشير بوضوح إلى فشل سياسة التجديد الريفي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في توفير الشروط الضرورية لتأسيس أطر فعالة للحوكمة المحلية، هذه الأخيرة يمكنها أن تلعب دورا محددًا في حشد جهود الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي للمشاركة والمساهمة في وضع إستراتيجية محلية للتنمية و بناء الإقليم، تركز على التثمين المستدام لموارد الإقليم والأفكار الجديدة و المبتكرة، تصاغ ضمن مشروع تنموي يأخذ بالاعتبار التوجه الطبيعي، التاريخي، الإجتماعي، الإقتصادي والثقافي للإقليم، كما يهدف إلى خلق وتمتين الروابط والتبادلات بين الإقليم والمحيط الخارجي.

- 1- **Souhila Kirat**, 2007, Les conditions d'émergence d'un système d'élevage spécialisé en engraissement et ses Conséquences sur la redynamisation de l'exploitation agricole et sur la filière des viandes rouges bovines : cas de wilaya de Jijel en Algérie, CIHEAM-IAMM, Master of science IAMM, série Thèse et Masters n° 88, p 39-40.
- 2- **Ministre de l'agriculture et de développement rural**, direction des statistiques et des systèmes d'information, 2003, recensement général de l'agriculture-2001 : rapport définitif des résultats, Algérie.
- 3- **direction de la planification et d'aménagement de territoire**, 2010, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.
- 4- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, p 27.
- 5- **direction de la planification et d'aménagement de territoire**, 2010, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.
- 6- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 19.
- 7- **Godard Alain, Tabeaud Martine**, 2004, les climats : mécanismes et répartitions, Armand Colin, Paris.
- 8- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 25-26-27-183.
- 9- **subdivision agricole de CHEKFA**, 2010, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Daïra de CHEKFA, Wilaya de Jijel, Algérie.
- 10- **Circonscription des forêts de TAHER**, 2009, état des pistes, Daïra de TAHER, Wilaya de Jijel, Algérie.
- 11- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 40-41-42.
- 12- **direction de la planification et d'aménagement de territoire**, 2010, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.
- 13- **Circonscription des forêts de TAHER**, 2009, état des pistes, Daïra de TAHER, Wilaya de Jijel, Algérie.
- 14- **subdivision agricole de CHEKFA**, 2010, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Daïra de CHEKFA, Wilaya de Jijel, Algérie.
- 15- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, p 49-50-51-52-53-54.
- 16- **subdivision agricole de CHEKFA**, 2010, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Daïra de CHEKFA, Wilaya de Jijel, Algérie.
- 17- **direction de la planification et d'aménagement de territoire**, 2010, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.
- 18- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, p 27.
- 19- **Circonscription des forêts de TAHER**, 2009, état des pistes, Daïra de TAHER, Wilaya de Jijel, Algérie.
- 20- **wilaya de Jijel**, 2010, monographie de Jijel, p 79.
- 21- **direction de la planification et d'aménagement de territoire**, 2010, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.

قائمة المراجع

1. **Abdelhakim Tahani, (2006)**, Nouveaux paradigmes et grandes questions d'avenir pour le développement rural en Méditerranée, option Méditerranéennes, sér.A/n71, CIHAM, p195-196. [consulté en ligne en avril 2010] sur <http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/client/NAN10.pdf>.
2. **Abdelhakim Tahani, (2007)**, Economie de développement rural, CIHEAM- IAMM, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder, p 105. [consulté en ligne] disponible sur : http://formder.iamm.fr.ressources/cours/economie_dvpmtrural.pdf.
3. **Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur**, revue de l'agence, [consultée en ligne en décembre 2010] sur <http://www.minicommerce.gov.dz>.
4. **Annie Villeneuve, Patrice Talla et Mekouar Mohamed, (2002)**, Le cadre juridique de l'aménagement durable de la montagne : un aperçu des instruments propres à la montagne, unasylva №208, FAO, Rome.[consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document.
5. **Badrani Slimane, (2008)**, Algérie : l'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, CIHEAM, option méditerranée, p 42-43.
6. **Benbekhti Omar, (2004)**, la stratégie sociale de développement rural : introduction aux méthodes de l'approche participative, (DAR ELGHARB, Oran).
7. **Benbekhti Omar, Saifi Ahmed et Benziane Boualem ,(2006)**, Algérie : de la réforme agraire au développement rural, évolution des interventions en milieu rural, conférence internationale sur la réforme agraire et le développement rural, 7-10 mars 2006, Porto Alegre, Brésil.
8. **Bessaoud Omar, (2006)**, la stratégie de développement rural en Algérie, CIHEAM, option méditerranéennes, série A, № 71.
9. **Bessaoud Omar, (2008)**, les territoires ruraux en méditerranée : des territoires construits au nord aux territoires vécus au sud, FSEG, université de Tlemcen-Algérie, les cahiers du MECAS, № 4, Décembre 2008.
10. **Bessaoud Omar, Etienne Montaigne, (2009)**, quelles réponses au mal développement agricole ?, analyse des politiques agricoles et rurales passées et présentes, CIHEAM-IAMM, Options Méditerranéennes, série B, №64.
11. **Bessaoud Omar, Michel Petit, (2009)**, Mediterranean rural territories, New Medit du 01/09/2009, vol 8 n° 3.
12. **Circonscription des forêts de TAHER, (2009)**, état des pistes, Daïra de TAHER, Wilaya de Jijel, Algérie.
13. **Conseil de l'organisation mondiale pour l'agriculture et l'alimentation (FAO), (2004)**, Rapport intérimaire sur l'année internationale de la montagne №CL123 INF 15, Rome. [consulté en ligne en mars 2010] sur <http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/005/Y6633f.HTM>.
14. **Décret exécutif n° 11-08 du 13 janvier 2011**, journal officiel №3, du 16 janvier 2011, Algérie.
15. **Direction de la planification et d'aménagement de territoire, (2010)**, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.
16. **DJENANE Abdel-Madjid, (2004)**, contraintes et efforts de construction des territoires ruraux en Algérie. séminaire du RAFAC , du 1 au 5/09/2004, Volos.
17. **DJENANE Abdel-Madjid, (2008)**, les zones de montagne de L'ALGERIE du nord et perspective de développement, MADR, direction de développement agricole dans les zones arides et semi-arides, Algérie.
18. **Euromontana, (2004)**, produits agroalimentaires de montagne en Europe : Réglementations existantes et exemples de marques pertinentes pour le promotion, p12. [consulté en ligne en janvier 2010] sur www.mountainproducts-europe.org/.../conclu_web_fr.pdf.

19. **Euromontana, (2009)**, Le bonus montagne de l'Europe : comment les communautés des montagnes et la gestion des terres fournissent des externalités positives et les politiques et opportunités associées, conférence d'Arantzazu 14-16 Octobre 2009, p3-4. [consulté en ligne en mars 2010] sur http://www.euromontana.org/Doc/events/divers_seminaires_2009/Positive_externalities_14_16-10-2009/Memorandum_FR_final.pdf .
20. **FAO, (2007)**, projet pour une agriculture et un développement durable en régions de montagne : rapport sur les principales leçons tirées et recommandations dans les zones de montagne méditerranéennes.
21. **FAO, (2008)**, rapport d'investissement par pays, conférence sur : l'eau pour l'agriculture et l'énergie en Afrique : les défis du changement climatique, Syrte, Jamahiriya Arabe libyenne.
22. **Ferroukhi Sid Ahmed, Benterki. N et Ramdane. M, (2003)**, le développement rural durable : expérience et perspectives dans les pays en transition : le cas de l'Algérie, CIHEAM-IAMM, option méditerranéennes, série A, № 54.
23. **FMI, (2009)**, rapport sur l'économie nationale n 09/118, p3. [consulte en ligne] sur <http://www.fmi.org>.
24. **Godard Alain, Tabeaud Martine, (2004)**, les climats : mécanismes et répartitions, Armand Colin, Paris.
25. **Hamanta R. Mishra, (2002)**, Les montagnes du monde en développement : Des poches de pauvreté ou des pics de prospérité, unasyvla № 208. [Consulté en ligne en janvier 2010] sur <http://www.fao.org/document>.
26. **INRAA, Comité scientifique des Assises, (2007)**, les zones de montagnes, 22 décembre 2007. [Consulté en ligne en avril 2010] sur <http://www.inraa.dz>.
27. **IUCN, (2004)**, Rapport du congrès mondial de la nature : Partenariat pour les montagnes méditerranéennes, Bangkok, Thaïlande. [consulté en ligne en février 2010] sur <http://www.iucn.org/ressources/inde>.
28. **Jacques Diouf, (2002)**, ensemble nous pourrions soulever des montagnes, unasyvla №208, FAO, Rome. [consulté en ligne en janvier 2010] sur <http://www.fao.org/docrep/004/y3549f/y3549f00.htm>
29. **Kirat Souhila, (2007)**, Les conditions d'émergence d'un système d'élevage spécialisé en engraissement et ses Conséquences sur la redynamisation de l'exploitation agricole et sur la filière des viandes rouges bovines : cas de wilaya de Jijel en Algérie, CIHEAM-IAMM, Master of science IAMM, série Thèse et Masters, n° 88.
30. **L'AAMC, Le projet d'appui aux communautés de base pour le développement durable dans la région du Mont Chenoua.** [Consulté en ligne en février 2010] sur <http://www.althtudecommunication.com/chenoua/projet>
31. **Maharaj Muthoo, (2002)**, Écosystèmes de montagne et leur mise en valeur, unasyvla №208. [Consulté en ligne en janvier 2010] sur <http://www.fao.org/document>.
32. **Martin F. Price et Bruno Messerli, (2002)**, Promouvoir la mise en valeur durable des montagnes : de rio l'année internationale de la montagne et au-delà, unasyvla № 208, FAO, Rome. [consulté en ligne en janvier 2010] sur <http://www.fao.org/document>.
33. **Mediterra2009, Repenser le développement rural en Méditerranée, CHEAM et Plan Bleu, Presses de sciences Po, (2009), Paris.**
34. **Ministère de l'agriculture et développement rural, (2003)**, recensement générale de l'agriculture : rapport générale des résultats définitifs, Algérie.
35. **Ministère de l'agriculture et de développement rural, (2004)**, stratégie nationale de développement rural durable, Algérie.

36. **Ministère de l'agriculture et développement rural, (2006)**, rapport sur la situation du secteur agricole, Algérie.
37. **Ministère de l'environnement et aménagement de territoire et de tourisme, (2004)**, Journal officiel № 41 10 du 27 juin 2004, Algérie.
38. **MOHAMMEDI Salah, (2006)**, politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'union européenne 2007-2013 : la politique du renouveau rural en Algérie, séminaire internationale , Caire, Egypte.
39. **Naili Mohamed, (2009)**, évolution et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, les notes d'analyse du CHEAM, № 52.
40. **OECD, (2006)**, the new rural paradigm : policies and governance.
41. **Office national des statistiques**, [consulte en ligne en mars 2010] sur <http://www.ons.dz/-Demographie-.html>.
42. **ONU, (2007)**, Développement durable des régions montagneuses, Rapport du secrétaire générale № A/62/292. [consulté en ligne] disponible sur <http://www.fao.org/sard/fr/sardm/news/1240/2684/3075/index.html>
43. **Peter H. Roven, (2002)**, AAAS Atlas of population and environnement, série 2002, university of California. [consulté en ligne en janvier 2010] sur <http://atlas.aaas.org/index.php?sub=foreword>
44. **Roose.E.J, (1992)**, Contraintes et espoirs de développement d'une agriculture durable en montagnes Tropicales, Bull. Réseau Erosion n°12, ORSTOM, Montpellier, France, p13. [consulté en ligne en avril 2010] sur www.horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins.../36045.pdf.
45. **Salhi Zoubir, (2003)**, Les zones de montagne en Algérie : situation, contraintes et possibilités de mise en valeur, p2-3-4. [consulté en ligne en février 2010] sur <http://www.medforum.org/documents/art01.pdf>.
46. **Salhi Zoubi, (2006)**, problématique de développement rural : cas des zones de montagne, p5-6-7-8. [consulté en ligne en avril 2010] sur www.fao.org/.../PROBLEMATIQUEDEDEVELOPPEMENTALGERIA.pdf.
47. **Stephen Sherwood, Jeffery Bentley, (2009)**, Katalysis : helping Andean farmers adapt to climate change, in Participatory Learning and action 60, IIED, décembre 2009.
48. **Subdivision agricole de CHEKFA, (2010)**, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Daïra de CHEKFA, Wilaya de Jijel, Algérie.
49. **wilaya de Jijel, (2010)**, monographie de Jijel, Algérie.
50. **Winifred L. Mitchell et Paul F. Brown, (2002)**, les populations de montagne-adaptation et persistance d'une culture à l'aube d'un nouveau siècle, unasyva № 208. [Consulté en ligne en janvier 2010] sur <http://www.fao.org/document>.